

الصناديق السيادية ودورها في الازمات المالية مع "امكانية استحداث صندوق ثروة سيادي في العراق"

Sovereign funds and their role in financial crises with "the possibility of creating a sovereign wealth fund in Iraq

الباحثة: تبارك نعمان علي
جامعة النهريين/كلية اقتصاديات الاعمال
بغداد , العراق
Tabarak Noaman Ali
College of Business Economics /
Al-Nahrain University
Baghdad,Iraq
Tooky9692@gmail.com

أ. د. نغم حسين نعمة
جامعة النهريين/كلية اقتصاديات الاعمال
بغداد , العراق
Prof. Dr. Nagham Hussein Neama
College of Business Economics /
Al-Nahrain University
Baghdad,Iraq
naghamalnama@gmail.com

معلومات البحث:

- تاريخ الاستلام: 03-11-2021
- تاريخ ارسال: 24- 11- 2021
- التعديلات
- تاريخ قبول: 02- 12- 2021
- النشر

المستخلص

يهدف البحث الى توضيح و تعريف صناديق الثروة السيادية واهميتها في الحفاظ على ايرادات الثروة النفطية للمستقبل مع ضمان التوزيع العادل لها لمستقبل الاجيال القادمة , فضلا عن اقتراح رؤية موضوعية او رسم صورة متكاملة لأمكانية استحداث صندوق سيادي للعراق عن طريق اعداد هيكل العام للصندوق مع الية الاستحداث لذلك تمت الاشارة الى كل من مبررات استحداث صندوق سيادي عراقي واهميته واهداف الصندوق السيادي العراقي فضلا عن امكانيات توظيف صناديق الثروة السيادية في ادارة الازمة المالية في العراق , وتوصل البحث على ان استحداث صندوق الثروة السيادي لا يكفي لمعالجة مشاكل الاقتصاد العراقي, اذا لم يقترن بحزمة من الاصلاحات اقتصادية تتمثل باعادة هيكلة الانفاق العام لصالح الانفاق الاستثماري, وتفعيل دور الايرادات غير النفطية في تمويل الموازنة ومعالجة الفساد الذي عاملا هيكليا يجب معالجته.

الكلمات المفتاحية: صندوق الثروة السيادي, الايرادات النفطية, الازمات المالية.

Abstract

The research aims to clarify and define sovereign wealth funds and their importance in preserving oil wealth revenues for the future while ensuring their equitable distribution for the future of future generations, as well as proposing an objective vision or drawing an integrated picture of the possibility of creating a sovereign fund for Iraq by preparing the general structure of the fund with the creation mechanism for that All of the justifications for the creation of an Iraqi sovereign fund and its importance and the objectives of the Iraqi sovereign fund were mentioned, as well as the possibilities of employing sovereign wealth funds in managing the financial crisis in Iraq. Economic represented by restructuring public spending in favor of investment spending, activating the role of non-oil revenues in financing the budget and addressing corruption, which is a structural factor that must be addressed.

Keywords: Sovereign Wealth Fund, oil revenues, financial crises.

المقدمة

في ظل تقلبات اسعار النفط و عدم استقرار العوائد المالية فأن الاقتصاد العراقي اليوم بأمس الحاجة الى انشاء صندوق سيادي للتخفيف من حدة الازمات الناجمة عن الصدمات المالية , وكذلك لغرض تشجيع تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وتقوية السياسات الصناعية لزيادة الانتاج الحقيقي داخل الاقتصاد العراقي , وسيجلب هذا النوع من الصناديق مجموعة من الاثار الايجابية للاقتصاد العراقي, من اهمها تغطية العجز في الموارد المالية , وتخفيض معدلات البطالة , وتنمية القطاعات الانتاجية في المجال الصناعي والزراعي , فضلا عن تحسين الخدمات , والتصدي للازمات المالية. وبالتالي سينقسم هذا البحث الى ثلاث مباحث, يتناول الاول منهجية البحث والمبحث الثاني يتناول الاطار النظري والمفاهيمي لكل من صناديق الثروة السيادية واهم التعاريف لها فضلا عن ايجابياته والمواقف الدولية المالكة للصناديق, بالاضافة الى الاطار النظري للازمة المالية وتصنيف الازمة المالية والسياسات المقترحة لازمة فضلا عن الدور المحوري لصناديق الثروة السيادية في ادارة الازمة المالية لعام 2007-2008, والمبحث الثالث يتضمن الجانب العملي للبحث الذي يخص امكانيات استحداث صندوق ثروة سيادي عراقي.

المبحث الاول : منهجية البحث

اولا : مشكلة البحث

حاجة العراق الى جهة مختصة في مجال الاستثمار وادارة المخاطر لأدارة الفوائض المالية الناتجة عن إيرادات النفط بالرغم من احتياج العراق لذلك، واقترار العراق الى صناديق الثروة السيادي التي تعد وسيلة الاصلاح المالي والاقتصادي وتحسين وضع البلد ككل.

ثانيا : اهمية البحث

تتجلى اهمية البحث بالاتي :

تركزت اهمية البحث اذ ان الصناديق السيادية تعتبر احد القضايا الرئيسية التي اخذت اهتمام الدول النفطية ودول العالم والتي من الاحتمال ان تصبح مورد مالي مهم للدول النفطية اذ ان هذه الصناديق اصبحت ضرورة ملحة للاقتصادات الريعية النامية ومنها العراق لمواجهة الازمات المالية وصددمات العجز في الموارد المالية والموازنة العامة التي يمكن ان تتعرض لها هذه البلدان في ظل تغيرات اسعار النفط في السوق.

ثالثا : اهداف البحث

يهدف البحث الى توضيح وتعريف صناديق الثروة السيادية واهميتها في الحفاظ على إيرادات الثروة النفطية للمستقبل مع ضمان التوزيع العادل لها لمستقبل الاجيال القادمة ، فضلا عن اقتراح رؤية موضوعية او رسم صورة متكاملة لأمكانية استحداث صندوق سيادي للعراق عن طريق اعداد هيكل العام للصندوق مع الية الاستحداث

رابعا : فرضيات البحث

ان استحداث صندوق ثروة سيادي للاقتصاد العراقي والعمل به يعد احد اهم الوسائل للاصلاح الاقتصادي المالي وتصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي

خامسا : اسلوب جمع البيانات

يتمثل أسلوب جمع البيانات وفق طريقتين:

1-الجانب النظري : اعتمد الباحث في تغطية الجانب النظري على ما توفر من مراجع مكتبية والكترونية تمثلت بالمصادر العلمية العربية والاجنبية التي شملت الكتب والمقالات والرسائل والاطاريح الجامعية ذات الصلة المباشرة بمتغيرات البحث.

2-الجانب العملي : اعتمد الباحث في الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بالجانب العملي من خلال ما يأتي:

جدول (1) : بعض التعاريف لصناديق الثروة السيادية

هي نتائج زيادة الحاصلة في الميزانية الوطنية التي تحدث بسبب تحسن الظروف الاقتصادية ووضعية مالية وتجارية جيدة ، فضلا عن تقليص الانفاق وتخطيط الميزانية على المدى الطويل ، تم استحداث هذه الصناديق اجل واحد من هذه الاسباب او اكثر :-
حماية الميزانية والاقتصاد من التغيرات الكثيفة للأيرادات ، التعاون مع السلطة النقدية في تعقيم السيولة الغير مرغوب بها ، تخصيص إيرادات للأجيال المستقبلية واستعمال الاموال لأجل تطوير الاقتصادي والاجتماعي.

Anderew Rozanov
(Andere Rozanov,2005, 1)

<p>إنها الهيكل المالي المملوك للدولة الذي يدير الأموال العامة ويستثمرها في مجموعة واسعة من الموجودات المتنوعة ، وتأتي أموالها بشكل أساسي من الفائض المالي الحكومي أو الاحتياطيات الرسمية للسيولة الزائدة في القطاع العام و البنك المركزي.</p>	<p>البنك الألماني (Steffen kern,2007: 02)</p>
<p>هي صناديق استثمار مملوكة من قبل الدولة لأغراض الاقتصاد الكلي تمول عن طريق تحويلات موجودات النقد الأجنبي التي يتم استثمارها على المدى الطويل في الخارج .</p>	<p>صندوق النقد الدولي IMF (imf ,sovereign wealth ,2008:4)</p>

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر المذكورة

ثالثا : إيجابيات صناديق الثروة السيادية :

تعد صناديق الثروة السيادية ركيزة هامة في اقتصادات البلدان المالكة لها نظرا لتحكمها بموجودات مالية كبيرة ودورها المتنامي كعامل اقتصادي ومالي في الأسواق الدولية , و بالتالي سنستعرض من إيجابياتها وذات الوقت سلبياتها التي من الممكن ان تكون نقمة على الدول المالكة لها (Chhaochharia,2008;2) :

1. زيادة السيولة وتفعيل النشاط الاستثماري وبالتالي زيادة المدخرات و قد قدرت دراسة لمعهد كنز في حجم السيولة أسهمت بها دول الخليج في حدود(200) بليون دولار سنوياً تضخ لتحريك الاقتصاد العالمي, إذ وصلت النسبة أكثر من(4%) من السيولة كما ضخت أكثر من(40) بليون دولار لإنقاذ البنوك التي تورطت في سندات الرهن العقاري عام 2008 (حشاد , 2008 : 13) .
2. تؤدي صناديق الثروة السيادية الى تخفيض أسعار الفائدة وكذلك تقلل المخاطرة وزيادة الطلب على الموجودات المالية .
3. أن الاستثمارات طويلة المدى لصناديق الثروة السيادية قد ساهمت بتقليل التغيرات او التقلبات التي تحدث في الأسواق المالية العالمية. وكذلك تسهم في تمويل التنمية لاقتصاديات الدول وتطوير الأسواق المالية , وظهور التمويل الاسلامي كعنصر مهم في المجالات التنموية والاستثمارية (المنصوري , 2012 : 30) .
4. تعد استضافة صناديق الثروة السيادية في البلدان كعلاج لديون الدولة مقدماً من خلال تخصيص بعض الاموال من الصندوق, بالاضافة انها تقوم باستخدام اغلب الفوائض لشراء عدد مغين السندات في وقت ما, بدلا من الانتظار الى ان تستحق كافة هذه السندات . وهذا يكون له فائدة كبيرة على المستثمر من خلال اضعاف التأكد من ان الجهة الراعية للصندوق ستكون قادرة على معالجة ديونها وتسديدها من خلال هذه الصناديق (سليمان , 2018 : 20) .
5. ان وجود صناديق الثروة السيادية في البلاد يعتبر مناخ جاذب للاستثمار الاجنبي حيث تقدم هذه الصناديق مزايا ومعاملات تشغيلية في اوطانها.
6. تساهم صناديق الثروة السيادية في التنمية الاقتصادية من خلال خلق موجودات تدر عائداً مربحا طويل الامد ودعم برامج تساعد على تنويع اقتصاداتها من اجل تقليل الاعتماد على النفط (مبروك , 2009 : 18-19).

ومن خلال ما سبق يمكن تقديم تعريف شامل لصناديق الثروة السيادية بأنها عبارة عن مجموعة من الموجودات القيمة المملوكة للدولة من اراضي اموال يتم استثمارها بشكل يحقق التنمية المستدامة للموارد .

ثانيا : ما يميز صناديق الثروة السيادية عن الهيئات المالية الأخرى :

ان صناديق الثروة السيادية التي تعتمد من قبل الكثير من المؤسسات المالية , وذلك بسبب الطابع المالي الذي تتمتع به وتتميز من جملة من الخصائص وهي على وفق الاتي : (سلمان , 2012 : 180) .

- 1- تختلف صناديق الثروة السيادية عن البنوك المركزية من حيث اهدافها فانها تسعى الى الاستثمار, وليس الى ادارة السياسة النقدية , سياسة الصرف. ويغلب على المحفظة ان تكون موجوداتها في الاستثمار بالأسهم. في حين ان البنوك المركزية ولكونها ملزمة بالاحتفاظ بمستوى معين من السيولة لامتناس التغيرات في اسعار الصرف , فأنها تستثمر اساسا في السندات, فضلا عن ان الدول مثل الصين والنرويج توكل مهمة ادارة صناديقها السيادية الى اقسام البنوك المركزية لصالح وزارة المالية
- 2- وتتميز عن صناديق المعاشات العمومية ايضا, اذ ان صناديق المعاشات تكون مواردها من الاشتراكات من جهة, وهي تهدف الى تمويل معاشات الاجيال اللاحقة من جهة اخرى .
- 3- اما اهم ما يميزها عن المؤسسات العمومية فان الاخيرة تأخذ شكل شركات تجارية وتخضع للقانون التجاري , أما صناديق الاستثمار فوظيفتها هي انتاج السلع والخدمات , اما الوظيفة الاساسية لصناديق الثروة السيادية هي استثمار الموجودات المالية .
- 4- تتميز صناديق الثروة السيادية عن غيرها من الصناديق المالية كصناديق الاستثمار وصناديق التحوط, اذ ان صناديق التحوط هي شركات استثمار خاصة تقوم بتشغيل اموال افراد محددين من الاثرياء والمؤسسات الاستثمارية لتحقيق عائد اعلى لهم, باقل نسبة مخاطرة. وتدار من مديرين ذو مهنة عالية اما صناديق الاستثمار هي صورة من صور الاستثمار الجماعي التي يتم من خلالها حشد الموارد التي تقدمها مجموعة من المستثمرين, وتوظيف حصيلتها في شراء الموجودات المالية كالأسهم والسندات وغيرها من الاوراق المالية والاستفادة منها من خلال العوائد المتولدة عنها.

ومستمرة , الا انها تتوخى الحذر منها وتزايد المخاوف وذلك لعدة عوامل (قدي , 2009 : 807) :

أ- الطبيعة الاستراتيجية في استثمارات هذه الصناديق والطموحات لمالكها والمخاطرة المحتملة على امن البلاد خاصة عندما تكون هذه صناديق مملوكة من قبل دولة قوية جدا .

ب- مخالفة ادارات هذه الصناديق لمبادئ الحكم الراشد و الشفافية والتي تؤثر على الاسواق والانكشاف التجاري للدول الكبرى اذ ان الصناديق التي لا يكون فيها اطار قانوني بخلاف المستثمرين المؤسسين , وان ذلك من الممكن ان يؤثر بشكل كبير على اسس المنطق الرأسمالي والحر للأسواق الذي يتناقض مع سيطرة الدولة على ملكية الموجودات .

خامسا : الازمة المالية , المفهوم

يمكن القول أنها انهيار كامل للنظام المالي مصحوبا بفشل في العديد من المؤسسات المالية وغير المالية، يليه ركود اقتصادي حاد (كورتل , 2009 : 3) . ولغرض الاحاطة الكاملة بتعريف الازمة المالية يمكن عرض مجموعة من اراء الباحثين في الجدول (2)

7. تعد صناديق الثروة السيادية عاملاً مهماً في زيادة تكامل الاقتصاد العالمي وزيادة الشراكة وربط المصالح المشتركة.

رابعاً : مواقف الدول المالكة والمستضيفة للصندوق و موقف المنظمات الدولية والإقليمية

1- موقف الدول المالكة لصناديق الثروة السيادية : تعد اكثر الادوات الحكومية ذات الربحية العالية مقارنة بأدوات الاستثمار الحكومية الأخرى , حيث انها تقوم بتوزيع مصادر الدخل القومي و تحمي الاقتصاد من مخاطرة الصدمات الخارجية و تحقيق العدالة بين الاجيال و مواجهة تحديات فترة ما بعد نضوب الموارد الطبيعية و امكانية استخدامها كقوة ضغط اقتصادية و سياسية على الساحة العالمية لخدمة المصالح الوطنية (سليمانى , 2018 : 22) .

2- موقف الدول المستضيفة للاستثمار صناديق الثروة السيادية : فبالرغم من الدور الايجابي الذي تقوم به صناديق الثروة السيادية للدول المستضيفة , من خلال الحفاظ على سيولة اسواقها وتوفير مصادر تمويل جديدة

هذا بأنه مؤشر على انخفاض سعر الصرف الرسمي للعملة الوطنية (المحلية) بنسبة (25%) على الأقل وزيادة معدلات التضخم بنسبة (10%) على الأقل سنوياً .	Ros & Frenkela (Ros & Frenkela , 1996 : 351)
أنه زيادة مفاجئة وكبيرة في سحب الودائع من البنوك التجارية، مما يتسبب في انخفاض كبير ومستمر في جودة الموجودات المصرفية، وفي نفس الوقت الودائع غير مضمونة، مما يعني انخفاض جودة محفظة القروض وزيادة القروض المعدومة	ليان (Lain , 1999 : 171)
الأزمة المالية من حيث " هذا هو الوقت الذي تكون فيه معظم البنوك في حالة من عدم السيولة المالية أو الإفلاس	كونتي (Kunt , 2000 : 5)
هناك عاصفة في الأسواق المالية حيث يوجد خيار رديء وخطر أخلاقي في أن الأسواق المالية غير قادرة على توجيه الأموال بشكل فعال إلى أولئك الذين لديهم أفضل الفرص .	فريدريك (Mishka, 2000 : 7)

القيام إحداه تغيرات سريعة وتحديد الاستراتيجيات اللازمة لإعادة التوازن.

سادسا : تصنيف الازمة المالية

في ظل أنواع مختلفة من الأزمات المالية والاقتصادية يمكن تصنيفها إلى عدة أنواع على النحو التالي كما موضح في الجدول (3)

ومما سبق تبين ان لا يوجد تعريف واحد محدد للازمة المالية , ويمكن القول من المفاهيم السابقة للازمة بأنها: أحداث مفاجئة تؤدي إلى اختلال التوازنات الاقتصادية في سير عمل نظام الاقتصاد الوطني الكلي والجزئي مما يؤدي إلى تأثير سلبي تلقائي أو جزئي، على كافة المتغيرات الاقتصادية والمالية وحتى الاجتماعية منها، وبما يستلزم

يحدث هذا النوع من الأزمات عندما يزداد الطلب على سحب الودائع بشكل كبير، مما يجعل البنك عرضة لأزمة السيولة. عندما تمتد هذه الأزمة إلى مستوى البنوك الأخرى، فإنها تحدث أزمة "أزمة مصرفية منهجية". يمكن أن يؤدي إلى أزمة ائتمانية .	الازمة المصرفية (كورتل , 2009 : 3)
سبب هذا النوع من الأزمات في أسواق المال هو ما يعرف بظاهرة الفقاعة، أي عندما يرتفع سعر الموجودات عن قيمتها العادلة، ويحدث هذا عندما يكون الغرض من شراء الموجود هو المضاربة على السعر دون شرائه بغرض الاستثمار لتوليد الدخل. فعندما تكون هناك مبيعات للموجودات على نطاق واسع تكون الأسعار منخفضة وتنشأ حالات الذعر و تنهار الأسعار، وينعكس هذا أيضاً على أسعار الموجودات الأخرى لنفس القطاع أو في القطاعات المختلفة.	أزمة الأسواق المالية Gurme overend"
تحدث هذه الأزمات مع قرار السلطات النقدية بتخفيض سعر العملة نتيجة أعمال المضاربة ، بالشكل الذي يؤثر بنحو كبير في مقدرة العملة في أداء دورها كوسط تبادل ذي قيمة مضافة ويتعدى هذا التدهور الحدود المعقولة التي تفوق (25%) وتدعى هذه الأزمة أيضاً بأزمة ميزان المدفوعات .	ازمة العملة (شحاتة , 2009 , 5-26)

ازمة الديون الخارجية

يحدث ذلك عندما تكون الدولة غير قادرة على سداد عبء الديون الخارجية لهذه الديون في الوقت المحدد من خلال الفوائد أو الأقساط ، وغير قادرة على إعادة جدولة مفاوضات الديون.

سابعاً : اهم السياسات المقترحة لتجنب الازمة المالية :

تطرح في الادبيات المالية والاقتصادية والتجارب العلمية مجموعة من السياسات التي تهدف الى التخلص من حدوث الازمات المالية ومنها : (الغزالي , 2004 : 10) .

1- العمل على الحد من الاختلالات والخطر الذي يصاب بها الجهاز المصرفي، وخاصة التي تسيطر عليها الدولة الداخلية، من خلال أسلوب التنوع وإجراء التأمين ضد المخاطر والاحتفاظ بالمزيد من الأرصدة المالية. لتحديد مثل هذه التدبذبات، وتنفيذ السياسة المالية والنقدية بمزيد من الحذر والالتزام بأهدافها.

2- الإعداد والتحضير المناسبين لحالات الانتكاس في الأسواق المالية وتزايد شعبية القروض المصرفية وتزايد الدور المالي للقطاع الخاص. من خلال السياسة النقدية والمالية القادرة على التعامل مع هذه المشكلات من جهة، وتصميم نظام رقابة مصرفي مناسب يقلل من التغيرات وتركيز المخاطر في تقديم الائتمان من جهة أخرى.

3- محاولة التقليل من حالات عدم تطابق السيولة والتوافق مع الالتزامات الحالية للبنك. يمكن القيام بذلك من خلال وضع احتياطي قانوني مرتفع في الأوقات العادية ويمكن تخفيضه إذا احتاج البنك إلى السيولة في أزمة أيضاً لمواجهة الأزمات من خلال الاحتفاظ باحتياطيات كافية للنقد الأجنبي.

4-تقليص دور الدولة في المجال المصرفي وتقليص القروض التي تستهدفها الحكومة بإعادة تنظيم القطاع. قد يكون السبيل للقيام بذلك هو تحفيز وتقليصه بخصخصة القطاع المصرفي.

5- تعزيز النظام القانوني والمحاسبي، ومحاولة زيادة الشفافية والكشف عن الديون المعدومة من إجمالي موجودات البنك والقطاع المالي والمصرفي.

6-تحسين النظام المصرفي لأصحاب البنك وإدارة البنك لخدمة وتحسين عمليات البنك بحيث يتحمل كل طرف التدقيق في قراراته المتعلقة بسلامة الموجودات وأعمال البنك.

7-محاولة عزل ومنع الآثار السلبية لسياسة سعر الصرف المعمول بها من خلال الإضرار بأنشطة البنك أو التهديد بحدوث أزمة للقطاع المصرفي .

8-إعطاء حرية أكثر للبنوك المركزية ، من خلال منع تدخل الدولة عندما يؤدي البنك المركزي مهامه الرئيسية ، والتي تتمثل بتنفيذ السياسة النقدية اذ تقوم على أساس اقتصادي ولا تتعارض مع أهداف السياسة المالية.

9- ازدياد المنافسة في الأسواق المالية من خلال فتح المجال أمام بنوك جديدة أو وطنية أو خارجية اجنبية ومنع حدوث احتكار القوة.

10 - زيادة الحد الاعلى لرأس المال المسموح به والمطلق الى ان تتمكن البنوك من الوفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية في عالم تكون فيه تحويلات رأس المال سريعة للغاية.

11-الرقابة الوقائية: استخدام أفضل السبل لمراقبة وتتبع أعمال البنوك التجارية من منظور السلامة والامن للموجودات البنوك وتحسين القدرة على التنبؤ بالأزمات المالية و المصرفية قبل وقوعها، وبالتالي تقليل تأثيرها السلبي على النظام المالي بحيث يمكن للسلطات النقدية يمكن منعها. ومنعهم من انتقالها إلى بنوك أخرى. و من هذه الطرق هي :

• كفاية رأس المال: تطبيق نسب كفاية رأس المال وفقاً للجنة بازل.

• نسبة السيولة: تطبيق نسبة السيولة الإلزامية

• الحفاظ على القروض المعدومة: وذلك لتصنيف القروض حسب نوعيتها وفرض المزيد من الاحتياطات على القروض عالية المخاطر.

• سياسة المشاركة في الأرباح: تشارك السلطات النقدية في هذه العملية التي تضمن سلامة موجودات البنك وأعماله ، وفي نفس الوقت تحمي حقوق المساهمين.

• محاولة زيادة الشفافية حول الإفصاح عن كافة المعلومات.

• توظيف مدقق حسابات خارجي.

• الحد من التركيز الائتماني: وضع حد اقصى للقروض التي يمنحها البنك لمقترض واحد.

(حشاد،2008:13) .

ثامناً : دور صناديق الثروة السيادية في تجاوز الازمة

المالية العالمية 2008

من المعلوم ان الولايات المتحدة الأمريكية تعد مصدر الازمة المالية العالمية التي نشأت في شكل ازمة رهون عقارية صيف 2007 , ولتتحول الى ازمة مالية واقتصادية عالمية مع نهاية عام 2008, وبداية عام 2009 , بالنظر الى ارتباط معظم اقتصاديات دول العالم بالاقتصاد الأمريكي , وبالتالي فإن المدة الزمنية التي استغرقتها الازمة للتحول من ازمة رهون عقارية خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية الى ازمة مالية عالمية , تعادل عاما و نصف عام , وهذا التباطؤ النسبي المسجل في سرعة تحول وانتقال الازمة , يرجع الى المساهمة الفاعلة لصناديق الثروة السيادية في الحد من توسعها وعلى وفق الاتي : (بوفليخ , 2011 : 101) .

- في منتصف عام 2007 , ظهرت ازمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية لتنتقل عدوها بسرعة الى السوق المالية الأمريكية ومعظم الاسواق المالية الأوروبية , وهو ما ادى الى فقدان ثقة المستثمرين بهذه الاسواق , و بالتالي تسجيل انخفاض ملحوظ في درجة سيولتها، وتدني رهيب في قيمة اسهم الشركات و المؤسسات المالية النشطة , الامر الذي هدد الشركات

كانون الثاني / يناير 2008 , بشراء(65) مليار دولار امريكي من اسهم مختلف الشركات و البنوك والمؤسسات المالية الناشطة في السوقين الامريكية و الاوروبية, والجدول (4) يبين ذلك :

والبنوك بالأفلاس , الا ان تدخل ابرز واهم صناديق الثروة السيادية في الاسواق المالية الامريكية والاوروبية ساهم في التقليل من حدة المخاطرة , اذ قامت هذه الصناديق خلال الفترة الممتدة من ايار / مايو 2007 الى

جدول (4)تدخلات بعض صناديق الثروة السيادية في الاسواق المالية الامريكية و الاوروبية :

تاريخ التدخل	الصندوق المتدخل	استثمارات الصندوق	المؤسسات المستفيدة	نسبة المساهمة في رأس المال %
2007 / 5 / 2	هيئة دبي للاستثمار	1.2	HSBC bank	غير محددة
2007 / 6	الصين CIC	3	Blackstone	9.9
2007/ 7 / 23	سنغافورة Temasek	1.4	Barclays	3.1
2007 / 9 / 20	ابوظبي (مبادلة)	1.35	Carlyle	4.3
2007/11/6	هيئة ابوظبي للاستثمار	7.5	Citigroup	4.9
2007/12/19	الصين CIC	5	Morgan Stanley	9.9
2008/4/4	الصين SAFE	2.7	Total	1.6
2008/1/15	هيئة الكويت للاستثمار	6.6	Merrill Lynch	4.8

"Les Fonds souverains : Une Menace a relativiser , un partenariat a construire,2008,103.

من مسببات الازمة , وهو ما سرع في عدم قدرة هذه الصناديق على الصمود للحفاظ على استقرار الاسواق المالية لمدة طويلة , وبالتالي تسجيلها لخسائر مالية كبيرة , ان صناديق الثروة السيادية تعرضت لخسائر تتراوح بين (500) و (750) مليار دولار امريكي , بحيث تقلص اجمالي الموجودات الحالية التي تديرها من(3000) مليار دولار الى ما بين(2300)و(2500) مليار دولار في غضون اثني عشر شهرا . كما توقعت المؤسسة نفسها ان تصل قيمة موجودات الصناديق الى (9700) مليار دولار عام 2015 بدلا من(12000) مليار دولار المتوقعة من قبل المؤسسة نفسها اوائل صيف 2007 (بيرنيت , 2009 : 2) . ورغم ذلك , فانه يمكن لصناديق الثروة السيادية في الوقت الحالي ان تساهم بشكل فعال في نجاح الخطة الموضوعية من جانب الدول الاعضاء في قمة العشرين المنعقدة في نيسان / ابريل 2009 للتصدي للازمة , وذلك من خلال تغطية جزء هام من المتطلبات المالية للخطة التي تنص على ضرورة توفير دعم مالي لصندوق النقد الدولي و البنك العالمي بقيمة (850)مليار دولار امريكي . وفي السياق ذاته , اعربت كل من الصين و روسيا مؤخرا عن استعدادهما لشراء سندات صادرة عن صندوق النقد الدولي بقيمة (60)مليار دولار امريكي. يمكن القول هنا ان معالجة الازمة المالية العالمية تتطلب تضامنا جهود مختلف دول العالم , بما فيها الدول المتقدمة المالكة لصناديق الثروة السيادية , باعتبار ان جميع الاطراف متضررة منها , مع العلم ان تأثير الازمة في صناديق الثروة السيادية يتم بصورة مباشرة عن طريق الخسائر التي تتحملها الصناديق نتيجة انخفاض موجوداتها المالية (اسهم و سندات) في الاسواق المالية , وبصورة غير مباشرة , عن طريق انخفاض مواردها نتيجة انخفاض اسعار مختلف المنتجات والموارد , بما فيها اسعار المحروقات في الاسواق الدولية(13 : 2009 , Chine) .

يتضح من الجدول (4) ان صناديق الثروة السيادية ساعدت وبشكل كبير في الحد من سرعة تحويل وانتقال ازمة الرهون العقارية الى ازمة مالية واقتصادية عالمية . وذلك بنجاحها النسبي في الحفاظ على سيولة السوق المالية الامريكية والاوروبية خلال الفترة الممتدة من ايار/ مايو 2007 الى بداية عام 2008 , الا ان هذا النجاح لم يدم طويلا , اذ تفاقمت شدة الازمة مع منتصف عام 2008, لتشمل معظم الاسواق المالية العالمية ولتتحول الازمة مع نهاية 2008 و بداية عام 2009 الى ازمة اقتصادية حقيقية, شملت معظم دول العالم , بما فيها الدول المالكة لصناديق الثروة السيادية , حيث سجلت خسائر كثيرة بالنسبة الى الصناديق المساهمة في الاسواق المالية المتقدمة , بسبب انخفاض قيمة موجوداتها المالية (الاسهم و السندات) . فضلا عن تراجع مواردها المتأتية اساسا من الصادرات النفطية , نتيجة تأثر اسعار النفط بالازمة الاقتصادية العالمية . ورغم ذلك , فإنه لا يمكن تحميل صناديق الثروة السيادية ومن ورائها الدول المالكة لها مسؤولية فشلها في التصدي للازمة المالية العالمية , بالنظر الى مجموعة من العوامل الموضوعية التي يمكن ذكرها فيما يلي (Ies,2008;104) :

-تعتبر الدول المتقدمة , وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية , المتسببة الرئيسية في الازمة المالية و الاقتصادية العالمية , وبالتالي , فإن التصدي للازمة ومعالجتها يفترض ان يتم اولا من قبل الدول المسببة لها . ان السياسات المطبقة من قبل الدول المتقدمة لمعالجة الازمة المالية منذ نشأتها منتصف 2007 والى غاية نهاية عام 2008 تميزت بالانفرادية والتباين , وعدم وجود تنسيق بين الدول المتقدمة و هو ما ادى الى فشلها في التصدي للازمة المالية العالمية .

-ان صناديق الثروة السيادية تتدخل لمحاولة الحفاظ على استقرار وسيولة الاسواق المالية الامريكية والاوروبية في بداية الازمة , لم يرق بالدعم والمساندة اللازمين من الدول المتقدمة , من خلال تنفيذ بعض السياسات الفعالة للتخلص

لذلك ان عملية تحليل واقع السياسة المالية والاقتصادية في العراق، يثبت وبشكل قاطع ان مسار هذه السياسة واستقرار معدلات الدين العام الداخلي والخارجي وعجز الموازنة، مرهون بالايرادات النفطية. وبالتالي ان تقلبات اسعار النفط العالمية يؤدي الى انهيار الاقتصاد العراقي. لذلك سنبين المبررات الداخلية والخارجية لأنشء صندوق الثروة السيادية العراقي ليتجنب حدوث مثل هذه الازمات (البكري، 2020: 2).

1-ميررات داخلية

ان البحث في المبررات الداخلية يتطلب استعراض اهم المؤشرات التي تعكس واقع حال الاقتصاد العراقي وعلى النحو التالي (البكري، 2020: 2).

أسيطرة القطاع النفطي على بقية القطاعات الاقتصادية، اذ يؤدي القطاع النفطي دورا محوريا في الاقتصاد العراقي، وان ارتفاع مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي مقابل تراجع نسبة مساهمة القطاعات الاخرى، بسبب توقف العديد من المشاريع الاقتصادية، سواء كانت في القطاع العام او الخاص. وهذا يعني بقاء الاقتصاد العراقي عرضة للصدمات الخارجية الناجمة عن تقلبات الطلب العالمي على النفط.

ب-نسبة مساهمة الايرادات النفطية في الموازنة العامة، تعد الايرادات النفطية المورد الرئيسي لايرادات الموازنة العامة، مما يدل على ان الموازنة العامة تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات التي تسجلها اسعار النفط على المستوى العالمي، وباعتبار ان تمويل السياسات المالية والاقتصادية العامة للدولة يتم بواسطة الموازنة العامة، فأن اداء القطاع النفطي يعد المحدد الرئيسي لاستقرار واستمرار تنفيذ السياسات المالية والاقتصادية في العراق.

المبحث الثالث : الجانب التطبيقي للبحث

اولا : امكانية استحداث صندوق ثروة سيادي في العراق

يرى الكثير من الخبراء الاقتصاديين، ان امام العراق فرص كثيرة لتمولها ايرادات الثروة النفطية في العراق اذا ما تم تحقيق الاستخدام الامثل والكفوء للموارد الطبيعية المتاحة والتي لها ميزة نسبية في السوق العالمية (حالة النفط في العراق)، من خلال توظيف الفوائض التي تدرها الصادرات البترولية وذلك لتنمية وتحسين القطاعات الانتاجية غير النفطية، وحماية الموارد لمستقبل الاجيال اللاحقة. لان مورد النفط يعتبر ناضب، ان وضع العراق الحالي يعتبر أسوء مظاهر الدولة الريعية، فالاعتماد على ايرادات النفط يكاد يكون مطلقا وهي ايرادات تعتبر غير مستقرة، لذلك لا بد من تركيز وزيادة الاهتمام في الايرادات الاخرى المستقرة. لذلك من الضروري ان يقوم العراق باستحداث صندوق ثروة سيادي في العراق وذلك للمساعدة في تجنب الازمات المالية والاقتصادية التي قد تنشأ عن عوامل داخلية وخارجية، فضلا عن حماية اقتصاد الدولة اثناء اوقات الركود المماثلة للوضع الحالي في العراق. والمساعدة في اعادة بناء البنية التحتية المتضررة او تعزيز التنمية المستدامة من خلال استثمارات واسعة النطاق، وهو ما كان يصعب تمويله لولا وجود صندوق الثروة فضلا عن الادخار من اجل الاجيال القادمة (الزبيدي، 2013: 72).

ثانيا : ميررات استحداث صندوق ثروة سيادي في العراق

نظرا للاوقات المريرة والصعبة التي مر بها العراق، بات من الضروري توليد ايرادات لتمويل جهود الاعمال. فضلا عن امكانية تنويع اقتصاده التي يعتمد على النفط بشكل كامل،

جدول (5) هيكل الايرادات العامة في العراق للمدة 2016-2019 مليار دينار

السنة	اجمالي ايرادات العامة	الايرادات النفطية	الايرادات الغير نفطية
2016	90526	81624	8902
2017	57291	58051	2912
2018	45722	37199	8523
2019	64988	54682	10306

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، اعداد وسنوات مختلفة .

اداء القطاع النفطي يؤثر بشكل مباشر على توازن ميزان المدفوعات.

تشكل صادرات القطاع النفطي المورد الرئيسي للعملات الاجنبية في العراق، وبما ان الميزان التجاري يشكل احد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات فانه يمكن القول ان

جدول (6) الميزان التجاري العراقي للمدة 2016-2019 مليار دينار

السنة	اجمالي الصادرات	الصادرات النفطية	الصادرات الغير نفطية
2016	84506	84303	203
2017	49403	49249	154
2018	43890	43753	137
2019	57268	56879	389

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية 2019

2- مبررات خارجية

تتميز اسعار النفط بعدم استقرارها وتعرض السوق النفطية لصدمات موجبة اي ارتفاع في اسعار النفط او سالبة اي انخفاض في اسعار النفط بين الحين والآخر. نظرا لتأثرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسات والطبيعية، وتتعرض تلك الصدمات على اقتصادات الدول المصدرة للنفط بما فيها العراق ويجب التغيير في مستويات الاسعار (البكري، 2020:مقالة).

وتأسيسا على ما تقدم فان الاقتصاد العراقي يتأثر بشكل حاد ومباشر بأداء القطاع النفطي مما يعني ان هبوط حاد في اسعار النفط على المستوى العالمي، مثل ما حدث في عام 2020 بسبب جائحة كورونا. واذا ما استمرت مدة الانخفاض في الاسعار فان البلد سيدخل ازمة مالية خانقة، ومن هذا المنطلق فان المبررات الداخلية لانشاء صندوق ثروة سيادي للعراق متوفرة فضلا عن حاجة الحكومة الى اعادة هيكلة الانفاق العام وضبط الإيرادات. وبالتالي للحفاظ على استقرار الموازنة العامة.

الجدول (42) : تطور اسعار النفط في السوق العالمية للمدة 2016-2019 دينار عراقي

الايادات النفطية	اسعار النفط	السنة
81624	36.09	2016
58051	34.5	2017
37199	36.09	2018
54682	34.5	2019

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي. نشرات اقتصادية لعدة سنوات.

3- الفرص المتاحة لدعم وتعزيز التنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المناسبة للاستثمار والتنمية.

4- الشفافية والمساءلة والرقابة المالية والحوكمة وتشجيع الوعي العام للإدارة المالية.

5- التخفيف من المرض الهولندي الذي يمكن ان يعرف على انه العلاقة الظاهرة بين تطور ونجاح القطاع الاقتصادي وذلك لوفرة الموارد الطبيعية وانخفاض قطاع الصناعات الزراعية أو التحويلية، ومواجهة الضغوط التصاعدي على سعر الصرف الحقيقي وتقلباته والذي يؤثر في القدرة التنافسية للقطاعات الغير معدنية، وادارة الموجودات المالية السيادية للبلد وتعظيم العوائد منها.

6- التوفير وبناء ثروة للأجيال القادمة وضمان العدالة التوزيعية بين الاجيال وكذلك على المدى الطويل وتحقيق الاستدامة المالية¹. والبدائل المتاحة لادارة كفاءة للإيرادات الوطنية من عوائد الموارد الطبيعية.

7- التغلب على العوائق التي تقف امام تفعيل دور المستثمر المحلي وجذب المستثمر الاجنبي، من خلال دخول الصندوق كشريك في عمليات الاستثمار على ان لا تقل مشاركته عن 15% من رأس مال المشروع ليكون استثمارا مباشرا وليس محفظياً.

8- تعدد موارد الصندوق مصدرا مهما لسد عجز الموازنة بحدود معينة.

رابعا : أهمية استحداث العراق للصندوق السيادي

تكمن أهمية إنشاء صندوق الثروة السيادية في العراق في تعظيم الفوائد التي يمكن أن يحصل عليها المجتمع من الأموال العامة، وإدارة البلاد وجميع مرافقها وفق مبدأ أقل تكلفة لتحقيق أداء معين. تشير بعض الجوانب المهمة إلى أنه يمكن التأكيد على إنشاء هذا الصندوق بالطرق التالية (علي، 2013: 11).

وتشير بيانات الجدول (6) الى التقلبات في اسعار النفط التي انعكست بشكل واضح على الإيرادات النفطية، واصبحت عملية استحداث صندوق سيادي في العراق في اوقات انتعاش الاسواق النفطية، يكون جزء من عمله هو امتصاص الفوائض المالية المتولدة عن الصدمات النفطية الايجابية والاحتفاظ بها في شكل احتياطات لمواجهة الصدمات السلبية، كذلك استخدامها في اوقات الازمات المالية الناجمة عن تراجع اسعار النفط.

ثالثا : اهداف استحداث صندوق ثروة سيادي في العراق

يمكن ان تدرج اهداف الصندوق السيادي المقترح في العراق ضمن المبررات التي تم ذكرها في السابق والتي استنبطت من واقع الاقتصاد العراقي، والتحديات التي يواجهها، وكذلك من خلال اهداف الصناديق للدول النفطية والتي تم الاطلاع عليها وبالتحديد صندوق التقاعد النرويجي، وصندوق الاجيال القادمة الكويتي، فضلا عن الصناديق السيادية لكل من النرويج، الجزائر، الكويت. اذ تتشابه اهداف هذه الصناديق اذ انها تتلخص بتحقيق الاستقرار المالي الاقتصادي والتقليل من حدة تقلبات اسعار النفط على موازنة الدولة ورفع معدلات الادخار الوطني. اما بخصوص اهداف الصندوق المقترح للعراق فهي لا تختلف كثيرا من حيث الاهداف لسائر الصناديق السيادية الاخرى، ولكن الاختلاف يكون في طبيعة الاقتصاد العراقي وعلى وفق الاتي (صالح، 2012: 239).

1- ظهور إيرادات النفط الرئيسة والآثار الاقتصادية لها واثرها على التنمية، وظهور العوائد المالية الكبيرة على المدى القصير والمتوسط والطويل ومما يتطلب وضع الية محكمة لتحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال انشاء صندوق ثروة سيادي في العراق.

2- القدرة على تحويل الاقتصاد من اقتصاد احادي الى اقتصاد متنوع والتخلص من احادية المورد.

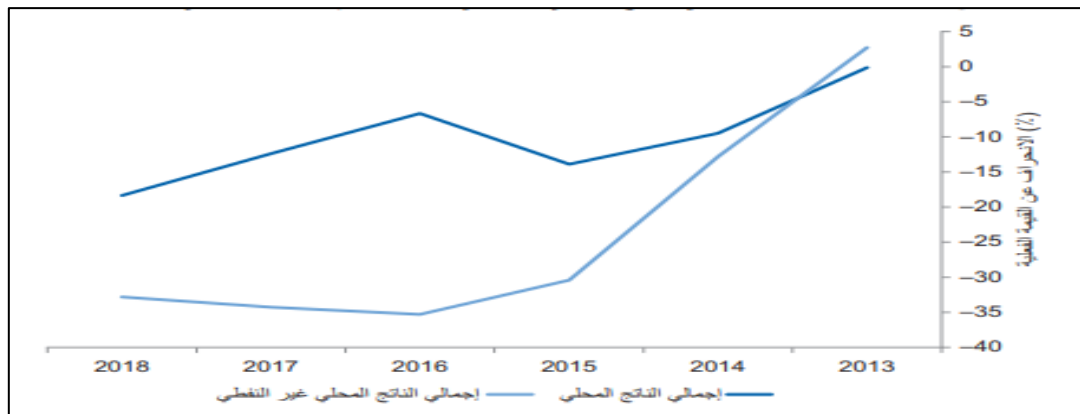
الدوليين، واللذين سيتحكما به، ويفرضان اجندياتهما ووصفاتهما الجاهزة على العراق. فيبقى الوضع كما هو عليه بدون استثمار هذه الفوائض في تنمية البنى التحتية، وتحسين العملة الوطنية، والنهوض بالوضع المالي والاقتصادي والاجتماعي. وبذلك يكثر تعرض البلاد للزمات المالية والاقتصادية، فضلا عن عدم قدرته في مواجهة هذه الصدمات. وبالتالي تكون خسائر العراق فادحة، مثل ما حدث في فترة هجمات داعش الارهابية الذي استحوذ على اغلب المحافظات العراقية ودمرها بالكامل، حيث قدرت خسائر العراق انذاك اكثر من (100) مليار دولار. هذا فقط ثمن تدمير الاقتصاد والبنية التحتية نتيجة احتلال تنظيم داعش للمدن العراقية. فقط مباني وخزينة البنك المركزي والأسلحة التي تركها الجيش العراقي في هذه المحافظات كلفت الحكومة ما يقدر بنحو 36 مليار دولار أمريكي. أما عن عدد المنازل فيعتقد أن الحرب تسببت في ما يقرب من (250) ألف منزل في القطاع الخاص، بما يعادل (7.5) مليار دولار، على اعتبار أن الحد الأدنى لتكلفة إعادة الإعمار يقدر بـ 30 ألف دولار لكل منزل، وتشير تقارير حكومية إلى أن عدد المنازل المدمرة لا يزيد عن 150 ألف منزل، كما أن فقدان الطاقة في قطاع المجال الذي يسيطر عليه التنظيم مكلف للغاية يقدر بنحو (12) مليار دولار). عانى قطاع الكهرباء من أكبر الأضرار، بما في ذلك محطات الإنتاج وشبكات النقل والتوزيع، مما تسبب في خسارة العراق لجزء كبير من بنيته التحتية في ذلك الوقت. في عام 2018، قدر عدد الوحدات الاقتصادية الحكومية المتضررة من الحرب بـ (8457) وحدة، بما في ذلك الإدارات الاقتصادية الحكومية المختلفة في النفط والكهرباء والتعليم والصحة والنقل والمستشفيات وغيرها من القطاعات. وتجاوزت تكلفة إعادة إعمار جميع المدن التي شهدت الحرب (8.8) مليار دولار، واحتياجات إعادة الإعمار لقطاع الإسكان الخاص (17.2) مليار). وفي حديثه عن قطاع التعليم العالي، كشف رئيس جامعة الموصل أن الجامعة (80%) دمرت بالكامل جراء (144) مبنى، بالإضافة إلى تدمير المكتبة المركزية، الخ، وخسرت الجامعة أكثر من واحد. مليون علوم في مختلف التخصصات كتب وكذا جميع المعامل العلمية ومحتوياتها وكذا جميع الآليات وسرقات الورش الصناعية. (Ahmed,2020;15).

1- المساعدة في تحسين كفاءة توزيع الدخل من فائض النفط.
2- باستخدام الأصول الخارجية التي تراكمت لدى الدولة، حتى في حالة الضغط المالي بسبب طبيعة الاستثمار طويل الأجل، يمكن تعزيز سيولة السوق.
3- تشجيع ادخار فائض الدخل المالي العام ثم تحويله إلى الأجيال القادمة.
4- بالمقارنة مع الأصول الاحتياطية التي يحددها البنك المركزي، فإنه من خلال زيادة التركيز على العوائد، يُسمح بتنوع أصول المحفظة الاستثمارية.

خامسا : امكانيات توظيف صناديق الثروة السيادية في ادارة الازمة المالية في العراق

ان الاقتصاد العراقي حاليا يشهد غزواً منقطع النظير للقطاع النفطي وتضييقا بالغ الشدة لقطاعات الاقتصاد الأخرى كافة، وهذا يقودنا إلى أحادية المورد الاقتصادي للبلاد، ويضع اقتصاد العراق على حافة حفرة، وما واجه من انهيار للبنى الرئيسية للاقتصاد، وأصبحت الصناعات كافة تعتمد بشكل كلي على القطاع النفطي. لذلك إن العراق يضع (كل البيض في سلة واحدة) وهذا من الناحية الإستراتيجية مدمر جداً وبالغ الخطورة. لذلك وجب التفكير في طرق للخلاص من هذه الكارثة الاقتصادية المقبلة لا محال، إن لم نجد الحلول الاقتصادية المنطقية والعملية الشافية لها. لذلك من الممكن ان نضع سيناريوهات خاصة تبين وضع البلد في حالة بقاء العراق على الوضع الحالي، او في حالة توظيف الموارد الفائضة في التنمية الداخلية بدون استحداث صندوق ثروة سيادي، او في حالة استحداث سلسلة صناديق ثروة سيادية تكون مختلفة الأغراض والاهداف.

السيناريو الاول : في حالة بقاء العراق على الوضع الحالي والاعتماد المطلق على واردات النفط واستخدام كافة تلك الواردات في سير عجلة الحياة اليومية، وصراف كل فائض يأتي من خلال صعود اسعار النفط، والانفاق يكون استهلاكيا وتذهب لجيوب الفاسدين، وسبب هذا الانفاق غير المدروس، هو العجز الدائم في اغلب موازنات العراق الاتحادية، ويجعله عرضة لأية أزمة، مثل الحرب مع داعش الذي احتل ثلث الأراضي العراقية، او انخفاض اسعار النفط الحالية بسبب نقشي وباء كورونا الفتاك، والتي تكاد تمزق العراق وتفقده القدرة على دفع رواتب الموظفين والمتقاعدين، وبالتالي فهو مرغم على الاقتراض من صندوق النقد والبنك



الشكل (1) انحراف الناتج المحلي عن القيمة الفعلية في الحرب ضد داعش
المصدر : تقديرات خبراء البنك الدولي من 2013-2018.

يوضح هيكل الإيرادات العامة في العراق. وتبين نسبة اعتماد العراق على النفط في تحقيق الإيرادات.

بالإضافة تدني مستوى القطاعات الأخرى وتوقفها بشكل كامل عن الإنتاج، والاعتماد على التصدير حتى في أقل الحاجات التي من الممكن صناعتها محلياً، والجدول (7)

الجدول (7) هيكل الإيرادات العامة في العراق (2016-2019) نسبة مئوية

السنة	الإيرادات النفطية	الإيرادات الغير نفطية
2016	90.16	9.84
2017	95	5
2018	81.35	18.65
2019	84.14	15.86

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة العامة، اعداد وسنوات مختلفة.

الطبيعية المخزونة في باطن الارض. أن تبني إستراتيجية تطوير ناجحة تستند إلى أهداف محددة وقابلة للتنفيذ والرقابة والمساءلة والإطار الزمني أمر بالغ الأهمية. رفع كفاءة القطاعات المنتجة بعد عام 2003 ، وضعت الحكومة ثلاث خطط تنموية: الأولى للأعوام 2010-2014 ، والثانية للأعوام 2014-2017، والثالثة للأعوام 2019-2030. تقديم المساعدة المالية لمبادرات القطاع العام التي لها أولوية عالية لتحقيق معدلات تنمية عالية ، ولها تأثير على النشاط الاقتصادي للدولة ، والتي تأخرت بسبب عدم كفاية السيولة. إلى جانب أهمية اعتماد استراتيجيات واضحة للنهوض بهذه المشاريع ، ينبغي لسياسة التنمية أن تسعى إلى تحقيق هذه الرؤية التنموية الاستراتيجية ضمن أطرها الهادفة إلى تغيير هيكل الاقتصاد العراقي من الدولة الريعية إلى حالة التنوع والتوازن المطلوبين للتنمية المستدامة (علي، 2012:219)، ولتحقيق ذلك يجب اتباع بعض المعايير التي تساهم في تعظيم معدلات التنمية لجميع الأنشطة الاقتصادية ، وخاصة أهمها. (علي، 2012:219) :

1- لتقليل الاعتماد على مورد واحد (النفط) وتنوع الصادرات المحلية ، يجب أن تعمل السياسة المالية والنقدية معاً بشكل وثيق.

2. استثمار الموارد الاقتصادية وتوجيهها بكفاءة لتنفيذ المشاريع ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة مشاريع البنية التحتية.

3. استخدام إجراءات قصيرة ومتوسطة المدى لتحقيق تنمية مستدامة طويلة المدى وحماية حقوق الأجيال القادمة بعد نفاذ النفط.

يحتاج الاقتصاد العراقي أيضًا إلى فرصة للمنافسة لإعادة تنظيم قطاعه العام الضخم والقطاع الخاص بعلاقات سياسية ، وتعزيز الاقتصاد الخاص غير النفطي ، والمساهمة في زيادة الكفاءة. لخلق الفرص الاقتصادية والمنافسة والقدرة على المنافسة مطلوبة. السماح للشركات بالمنافسة على قدم المساواة يمكن أن يعزز دخل الأسرة عن طريق خفض التكاليف ، وتعزيز التقدم التقني ، وتوجيه النمو الاقتصادي ، والحد من عدم المساواة ويجب أن تكون هناك منافسة حتى تكون ناجحة. بعبارة أخرى ، يجب أن تكون الشركات قادرة على الخروج ودخول السوق بسهولة مع ظهور الفرص. وخصخصة بعض الشركات المملوكة للدولة في العراق خطوة أخرى يمكن أن تزيد التنافسية في الاقتصاد العراقي ،

ومن الجدول (7) تبين ان العراق في فترة (2016-2019) ، ان اي انخفاض يحصل في اسعار النفط من الممكن ان تؤدي الى انهيار الاقتصاد العراقي، ويحدث عجز في الموازنة العامة ولا يوجد احتياطات تساعد في اصلاح الوضع الاقتصادي. وبذلك نستنتج ان العراق اذا ما قام بوضع خطط واقعية وصحيحة، سواء كان في استحداث صندوق ثروة سيادي ليتم وضع الفوائض المالية فيه، واستخدامها وقت الحاجة او وضع خطط تنموية تساعد في تحسين الوضع الداخلي للبلاد (مجموعة البنك الدولي، 2020:5) .

السيناريو الثاني : يحتاج الاقتصاد العراقي إلى لعب دور فاعل في ظل ظروف أصحاب الدخل ، مما يمهد الطريق أمام البلاد لإجراء الإصلاحات اللازمة لتلبية متطلبات التحول الاقتصادي ، وذلك من خلال تبني بعض السياسات المستهدفة ، ومن أهمها: السياسة المالية والتي تحتاج الى المراجعة في مصادر تمويل الموازنة العامة والفرق بين الإيرادات المختلفة . يعتقد الكثير من الاقتصاديين أن الإصلاحات في هذا المجال تتطلب تحولاً تدريجياً ومخططاً ، ومن الضروري إعادة النظر ليس فقط في جانب الدخل ولكن أيضاً في جانب الإنفاق ، فمعدل النمو في العراق سريع جداً. الحلول الأساسية للمشاكل تتأثر هذه المشاكل بالاقتصاد العراقي مما ينتج عنه الاقتصاد العراقي (معهد المجتمع المنفتح، 2005:6) .

1. تعتمد عائدات النفط على اقتصاد الدولة المستهلكة ، وعلى رأسها سعر صرف الدولار والمضاربة والمنافسة بين الدول المصدرة للنفط ، والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية ، والتطورات التكنولوجية المتعلقة بمصادر الطاقة البديلة ، فضلاً عن التأثيرات الأخرى المحتملة على النفط. إيرادات.

2. يعتمد السوق العراقي على الواردات لتلبية معظم احتياجاته من السلع والخدمات والتكنولوجيا ، والتي تعتمد بدورها على نفس العوامل المذكورة أعلاه.

السيطرة على قطاع النفط وتراجع دور القطاعات الاقتصادية الأخرى ترك الاقتصاد العراقي على حافة الهاوية ، ومعه انهيار الهيكل الاقتصادي ، تعيش جميع القطاعات في حالة طفيلية من النفط. قسم. من وجهة نظر إستراتيجية هذا أمر خطير للغاية ، فمن الضروري إيجاد طريقة للتخلص من هذه المعضلة الاقتصادية ، ومن بينها النفط هو مورد طبيعي غير متجدد ، وهو من الأصول

المزارع وعلى طول سلاسل القيمة الخاصة بها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن توفر هذه القطاعات الفرعية الاستقرار الذي تبرز الحاجة الماسة إليه في المحافظات التي عانت من الازمات لآمد بعيد، من أجل جني تلك الفوائد التحولية، لا بد من تبني رؤية جديدة للنظام الغذائي في العراق. وفي هذا السياق تشمل الاجراءات الفورية الاتية (صندوق البنك الدولي، 2020:12) :

أ- تشكيل لجنة مشتركة بين الوزارات تعنى بمستقبل الامن الغذائي في العراق.

ب-إضفاء الطابع المؤسسي على تخطيط النظام الغذائي المحسن بين وزارة الزراعة ووزارات المالية والتخطيط والتجارة.

ت-إجراء مراجعة وطنية شاملة للنظام الغذائي الحالي، لتقييم ما إذا كان سيواصل مواءمته للغايات المطلوبة، على أن يسبق ذلك مناقشة رفيعة المستوى حول مستقبل الغذاء في العراق، بما في ذلك مستقبل إصلاحات دعم الاسعار والتجارة والاعانات.

وعلى الرغم من الظروف التي مر بها العراق الاقتصادية والاجتماعية والامنية، الا ان بيئة العراق تساعد على تحقيق مستوى عالي من الرفاهية، وذلك لأنه يمتلك مقومات العيش الرغيد سواء من حيث امتلاكه مؤهلات بشرية ومالية وفكرية وطبيعية تساعده على تنويع الاقتصاد والتخلص من احادية المورد، فضلا عن امتلاكه تربة خصبة ومناخ مختلف في الشمال والجنوب، وهذا يساعد على تحقيق التنوع الزراعي. ويصبح اعتماد السكان على المنتجات الوطنية والتقليل من الاستيراد. وهذا ما يزيد من حجم الفوائض المالية التي من الممكن استثمارها في تحسين البنى التحتية وانشاء مصانع ومستشفيات متطورة، وجامعات حكومية لاستيعاب الزيادة الحاصلة في اعداد السكان. وحتى تستطيع الحكومة اعطاء راتب شهري لكل فرد من العراق لزيادة مستوى رفاهية الافراد، وبالتالي زيادة نصيب الفرد. وهناك رسائل مشجعة تساعد في تحسين وضع العراق وهي (مذكرة اقتصادية حول التنويع والنمو، 2020:13) :

1-هناك عائد اقتصادي ايجابي من استقرار الوضع الامني والسياسي في العراق ، إذ يقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بأقل بنحو الخمس في عام 2018، مما كان يقدر في غياب التدهور الامني الذي بدأ في عام 2014. كما يقدر الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي آنذاك بأقل بمقدار الثلث. لذا، يعتبر استقرار الوضع الامني والحفاظ على السلام في حد ذاته محركا قويا للنمو، ومع ذلك كان لاعتماد العراق على النفط تأثيرا سلبيا قويا بما يكفي، ليلقى بظلاله على التنويع السياسية في البلاد والمحصلات الاقتصادية، وتقليل الحاجة إلى الضرائب، وإضعاف رابطة المساءلة بين المواطن والدولة، وتغذية الفساد، وفي خضم انعدام الاستقرار السياسي والخلافات بين النخب السياسية، يبدو نظام الحوافز لصناع القرار منحازا نحو السعي وراء النهب والسرقه بدلا من اجراء اصلاحات طويلة الامد.

2-يمتلك العراق إمكانات تصدير كامنة لمجموعة متنوعة من السلع التي لو تم استثمارها يمكن أن تساعد في تنوع اقتصاد البلد ورفع مستويات المعيشة وتعزيز المرونة الاقتصادية، وفي ظل الظروف المناسبة، بما في ذلك عودة الامن

فيما فشلت المحاولات السابقة لخصخصة الشركات المملوكة للدولة. والجدير بالذكر أن لدى العراق الكثير من الإمكانيات الخفية التي يمكن أن تساعده في تنويع منتجاته، عندما نعتبر أنها أثبتت سابقاً قدرتها على تصدير مجموعة واسعة من العناصر. كان العراق يصدر حتى وقت قريب مجموعة واسعة من المواد ، وقد يستأنف هذه الصادرات في ظل الظروف المناسبة ، بما في ذلك استعادة الأمن الداخلي. على الرغم من أن موقع العراق الجغرافي يفضل كمرکز عبور إقليمي ، إلا أن المواد الغذائية والإنتاج الحيواني والمنتجات الكيماوية والآلات ومعدات النقل من بين السلع التي يصدرها العراق، ومع ذلك ، بالمقارنة مع البلدان المجاورة ، فإنه يعمل بشكل سيئ في مجال الخدمات اللوجستية ومراقبة الحدود. نتيجة لدورها المدمر على المستوى الإقليمي ، يعتبر تيسير التجارة أولوية قصوى لمأزق العراق ، حيث يجب مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي للجمارك الذي عفا عليه الزمن في البلاد لجعله يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

(صندوق البنك الدولي، 2020:11) . ولا بد من اعطاء الاولوية للإصلاحات المؤسسية، وتلك المتعلقة بالنزاهة في ادارة الجودة، وينبغي ان تأتي تلك الجهود مكتملة لمبادرة الدولة الاوسع نطاقا، فيما يتعلق بأعداد اطار عمل شامل لمكافحة الفساد بأستخدام نهج يشمل الحكومة بأكملها. إن إصلاحات السياسة التجارية وتسهيل التجارة من خلال خفض تكاليف النشاط التجاري، من شأنها تعزيز تنويع الصادرات والتجارة مع الدول المجاورة للعراق، وهذا من شأنه ان يعزز السلام والاستقرار الاقليميين، اما بالنسبة للقطاع الزراعي فإن إعادة بناء قطاع الزراعة هي إستراتيجية مهمة لإعادة الاعمار بعد حقبة من الصراع. وكما هو الحال في معظم ظروف الازمات المماثلة، فقد اضطر الكثير من سكان المناطق الريفية في العراق الى النزوح وانقطعت سبل عيشهم من الزراعة من جراء وجود تنظيم داعش الارهابي والعمليات العسكرية حينذاك. وعلاوة على ذلك، يمكن لتطوير قطاع الاغذية الزراعية في العراق أن يقدم فرصة لتطوير طرق جديدة للعمل، فإنه يتطلب ضرورة تحسين الخدمات المطلوبة لقطاع الزراعة، وتحديد المتطلبات في مختلف مراحل دورة الإنتاج، وإطلاق الاستثمارات لتحسين الممارسات الزراعية من أجل زيادة الإيرادات للمزارعين والتجار، بالإضافة إلى التركيز على أهمية تعزيز التعاون والعمل الجماعي في التسويق والعلامات التجارية والتغليف والمشتريات. فقد أنشأ قطاع الاغذية الزراعية في العراق في الاصل سلاسل قيمة زراعية² تسمح بإضافة قيمة عالية. وتتمثل الاولوية العاجلة في تحديد واستثمار التدخلات التي من شأنها زيادة الكفاءة والقدرة التنافسية والاستدامة لسلاسل القيمة الحالية، ويمكن أن تستفيد هذه القطاعات الفرعية من زيادة استثمارات القطاع الخاص، والتبني السريع للابتكار والتكنولوجيا، والتحسينات في القدرة التنافسية، والنمو في التوظيف في

² سلاسل قيمة زراعية : <http://wfp.org/countries/iraq>

<http://www.fao.org/documents/card/en/c/CB21>

والشفافية التي تعمل بها كمنظمات مهنية مستقلة في قراراتها الاستثمارية.

السيناريو الثالث : وهو السيناريو الذي يتمثل بتبني العراق لأستحداث صندوق ثروة سيادي توضع فيه الفوائض المالية، اذ من الاحتمال ان توضع فيه اموال تعويضات حرب الكويت، بعد دفع هذه التعويضات في الأشهر المقبلة من عام 2022 ، تدار مثل صناديق الأجيال ، وتعتبر موردا استثماريا سياديا للعراق ، وبما أنه لم يتبق سوى مبلغ ضئيل من تعويضات حرب الكويت ، ربما أقل من 2.5 مليار دولار من أصل 52 مليار دولار ، تعتبر موردا استثماريا سياديا للعراق وحتى الآن قام بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك بإزالة 3٪ من أرباح كل برميل من النفط الخام العراقي المصدر، فاذا استطاع استحداث صندوق ثروة سيادي فإنه يوجه استخدام الاموال الفائضة، فيه نحو التصدي للازمات المالية التي تحدث وتسبب في انهيار الاقتصاد ومن اشكال الازمات المالية التي تحدث في العراق في الوقت الراهن (صالح، 2020) :

1- **غسيل الاموال :** بعد عام 2003 انتشرت ظاهرة غسيل الاموال في انحاء العراق بدليل غياب الدولة بكاملها وضعف القانون والهيئات الرقابية وسياسات الاغراق والسوق السوداء والانكشاف. من السوق العراقي إلى الأسواق العالمية ، بما في ذلك السلع. الجديد والسيء ، بالإضافة إلى فتح حدود العراق دون قيود أو متطلبات ، كل هذا أدى إلى مزيد من السهولة في تداول الاموال وتبييضها ونقلها إلى الخارج ، وكل ذلك له عواقب وخيمة على الاقتصاد العراقي.

2- **انهيار أسعار النفط العالمية:** تضرر العراق بشدة من الانخفاض الكبير في أسعار النفط في عام 2014 ، وتشير التقديرات الجديدة من منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) إلى أن أسعار النفط ستستمر في الانخفاض لعدة سنوات.

3- **العمليات العسكرية :** شكل وصول داعش إلى العراق بطموحاتها الخارجية والإقليمية تحدياً جديداً للتقدم الاقتصادي للعراق. أدى الاستيلاء على العديد من المناطق العراقية الأكثر أهمية إلى إنفاق الحكومة العراقية مبالغ كبيرة من ميزانية الحرب من يونيو 2014 إلى اليوم الحالي لتحرير تلك المناطق والحفاظ على الأمن القومي ، مما أدى إلى تفاقم الصعوبات المالية في البلاد.

4- **انخفاض الاحتياطي النقدي :** انخفض الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي من العملات الأجنبية إلى مستويات منخفضة في سبتمبر 2016 ، حيث بلغ متوسطه حوالي 52 مليار دولار ، انخفاضاً من 68 مليار دولار في نفس الشهر من عام 2015 ، بانخفاض قدره (16 مليار دولار ، أو 23.5 في المائة) في فترة زمنية محددة.

5- **تفاقم أزمة النازحين :** بعد سقوط بعض المحافظات وتهجير السكان قسراً إلى سائر محافظات العراق ، وكذلك حالات النزوح التي رافقت عمليات التحرير وتدابيراتها ، حتى وصل عددهم إلى أكثر من ثلاثة ملايين نازح ، اضطرت الحكومة لتحمل المزيد أعباء

الداخلي، يمكن أن يؤدي تحسين السياسة التجارية كذلك، إلى تحسين الاسعار والجودة للمستهلك العراقي. وتشمل هذه السياسة إصلاح المؤسسات والتشريعات التجارية التي لم تعد ملائمة للظروف الحالية، مثل قوانين ترخيص الاستيراد ووجود منطقتين جمركيتين منفصلتين وجب توحيدهما، علاوة على ذلك، يتمتع العراق بموقع جغرافي يمكنه من أن يكون مركزاً إقليمياً للخدمات اللوجستية، لكن ادائه يتراجع عن ادائه نظراً، مما يعكس في دور اقليمي معيق، وبالتالي فإن اجراءات تبسيط التجارة تمثل أولوية ملحة.

3- يمكن إحياء قطاع الزراعة في العراق ليكون بمثابة دعامة للاقتصاد أكثر تنوعاً، يقوده القطاع الخاص، فالإنتاج الزراعي وصناعات معالجة الاغذية والخدمات المساندة توفر إمكانات كبيرة للتوسع وخلق فرص العمل. كما يمكن لقطاع الاغذية الزراعية في العراق تطوير طرائق جديدة للعمل من خلال تسخير خبراته التاريخية والتقنيات الحديثة في تعظيم إمكاناته التنافسية. ولكن القيام بذلك يستغرق وقتاً، وبالتالي فإن النماذج قصيرة الاجل المستخدمة في الحصول على المكاسب الربعية لن تكون قابلة للتطبيق هنا.

ومن ذلك نستنتج صعوبة تطبيق الخطط التنموية في العراق، وذلك لانعدام الاستقرار السياسي وغياب الامن الداخلي، فضلا عن الازمات المالية والصحية التي تحدث بصورة فجائية وافتقار الى الخبرة والكفاءة في التنبؤ في حدوث هذه الازمات، والديون الغارقة فيها العراق نتيجة لزيادة النفقات الاستهلاكية والفوائد التي اثقلت كاهل البلد لكثرة اقتراضه من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لسد عجز ميزانية الدولة، التي اخذت تعادل ميزانية (4) دول متقدمة كما ان هذه القروض تذهب الى جيوب الفاسدين والى الاستهلاك والبيخ وهدر المال العام ، ولا توجه هذه القروض لإقامة مشاريع انتاجية صناعية او زراعية وسياحية وغيرها التي يمكن ان تدر عليه اموالاً ترفد بها خزينة الدولة، في حين نجد ان قروض البنك الدولي الى اليابان يرجع عليها الاقتراض بالفائدة. لأنها تستثمر هذه الاموال وتسدد القروض من الأرباح. اما بالنسبة للدول المستهلكة مثل العراق فهو يفترض ليسد احتياجات استهلاكية وليس لإقامة مشاريع انتاجية، ثم يفترض مرة اخرى فتتراكم عليه الديون وفوائدها. ونجد ان نسبة كبيرة من الموازنة العامة تذهب لتسديد الديون وفوائدها الكبيرة، وازدادت التخصيصات المالية في موازنات العراق السنوية زيادة كبيرة خلال الفترة (2003-2019) ، حيث بلغ مجموعها (146.519.947) تريليون دينار لإجمالي موازنات الفترة ، ومن السمات التي ميزت هذه الموازنات أنها متكررة. تبدأ بعجز وتنتهي بفائض. وعلى الرغم من الهدر والفساد المالي الذي حدث ، إلا أن معظمهم شهد فوائض مالية في نهاية فترة التنفيذ ، باستثناء سنوات قليلة كانت فيها خسارة فعلية. فعلت غالبية الدول المنتجة للنفط، إلا أن الجانب الأهم في هذا المجال هو سوء إدارة الموارد النفطية ، الأمر الذي أدى إلى زيادة مخصصات الميزانية في الموازنات السنوية للدولة ، على الرغم من تدني مستويات النجاح في المشاريع التنموية والخدمات الاجتماعية. لا يكمن الدرس في حيازة الدولة لصناديق الثروة السيادية ، ولكن في الهياكل والأساليب المستخدمة لإدارة هذه الصناديق ، فضلاً عن مستوى النزاهة

3- **صناديق الاستثمار الاحتياطية** : ومع ذلك ، تتطلب مثل هذه الاستثمارات والعمليات معرفة واسعة وبنية تحتية اقتصادية قوية ، وكلاهما يفتقر إليه العراق ، وكذلك استخدام الاحتياطيات التي يحتفظ بها البنك المركزي لخفض عجز الميزانية ، مما يجعل صناديق الاستثمار الاحتياطية خيارًا غير قابل للتطبيق.

4- **صناديق الاستقرار** : توفر هذه الأموال مساعدة قصيرة الأجل للبلدان التي تعاني من صعوبات مالية ، مثل العراق. يتم ذلك عن طريق ضخ الأموال في الميزانية عندما تكون الإيرادات منخفضة لحماية الاقتصاد من انخفاض أسعار السلع الأساسية. يعمل هذا الصندوق أيضًا على التخفيف من آثار لعنة الموارد من خلال أخذ الدخل الناتج عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية وإعادة ضخها مرة أخرى في الاقتصاد عندما تنخفض الأسعار ، مما يسمح للصناعات الأخرى بالتوسع ونمو الاقتصاد. هذه الأموال مدعومة بالسلعة التي يُبنى عليها اقتصاد الدولة. ومع ذلك، وبسبب أسعار النفط المنخفضة الحالية وصلتها بميزانية 2020 ، لا يجوز سحب أي إيرادات بهذه الطريقة. وهذا يعني أنه يجب العثور على تمويل الصندوق في مكان آخر ، ويمكن استخدام أموال التثبيت لمنح البلدان المنتجة للنفط ميزة في معارك الأسعار واتفاقات التفاوض. وقد تجلى ذلك مؤخرًا من خلال الإفراط في إنتاج النفط من قبل المملكة العربية السعودية وروسيا في بداية عام 2020 ، والتي تسببت في انخفاض أسعار النفط العالمية إلى حد كبير، ولكنها تركت هذين البلدين سالمين بسبب الفائض في الاحتياطيات المالية على شكل صناديق استقرار، بسبب استثمارها لهذه الاحتياطيات، في حين كانت بلدان مثل العراق تعاني وبسبب الإفراط في الاعتماد على النفط وضعف رأس المال، اضطر العراق إلى إبرام اتفاقية أوبك التي جعلته عاجزًا عن التفاوض على أي شروط جيدة لنفسه. وربما كان امتلاك صندوق استقرار وشكل ما من أشكال أمن الميزانية من شأنه أن يسمح للعراق بالمطالبة بتقسيم أكثر عدلاً للعبء بدلاً من توزيع متساوي للخفض في الإنتاج بنسبة (23%).

5- **صناديق التنمية** : لا شك في أن العراق يحتاج إلى صندوق تنمية لمواجهة عواقب سنوات من المشاريع الاستثمارية الفاشلة ، وكذلك لتلبية مطالب إعادة بناء المناطق المحررة. تساعد صناديق الثروة السيادية في تنويع اقتصاد البلاد. ومع ذلك ، هناك تداعيات بعيدة المدى على الاستقرار السياسي للاقتصاد الانتقالي. على سبيل المثال ، في العراق ، أدت لعنة الموارد إلى توسع في صناعة النفط وتراجع في القطاعات الصناعية الأخرى. قد وُلد إيرادات كبيرة ولكنه فشل في إيجاد عمالة كبيرة. ونتيجة لمبيعات النفط ، سعى العراق إلى تعزيز عملته الوطنية من خلال الحفاظ على قيمة مرتفعة للدينار العراقي، ما أدى إلى انخفاض ربحية الصناعات الأخرى وقدرتها التنافسية، وبالتالي إلى الفشل في التنويع.

ومما تقدم نستنتج ان العراق ان هناك حاجة ملحة لصندوق الثروة السيادية الذي يمكن أن يساعد في تمكين الإصلاح

مالية وتقديم الدعم المالي وتأمين الاحتياجات الإنسانية لهم ومضاعفة الإنفاق الحكومي وتفاقم الأزمة المالية. وكل تلك الأمور ساعدت على تفاقم الأزمة المالية وازدادت آثارها السلبية، إذ وصل العراق إلى وضع يصعب العيش فيه، فأن العراق لو كان يمتلك صندوقًا سياديًا فما وصل الحال عما هو عليه، وذلك لتم استخدام هذه الأموال في حالة حدوث ازمات مالية واقتصادية وحتى صحية، كما حدث هو في الدول الأخرى المالكة للصناديق السيادية كالنرويج والكويت والسعودية، التي عانت من أزمة انهيار أسعار النفط، ولم تؤثر على وضعهم الاقتصادي والاجتماعي، ولم يتأثر نصيب الفرد بشكل كبير، لأنهم سحبوا من صناديقهم السيادية وعالجوا فيها الأزمة المالية لديهم، وحتى عند حدوث أزمة كورونا (الفايروس التاجي) الذي فتك بالاقتصاد العالمي ككل، حيث باتت أدوار الصناديق السيادية حول العالم جلية لإنقاذ الشعوب وتوفير السلع من جهة، وتعزيز الاستثمارات في قطاعات بعينها من جهة أخرى. حيث تم سحب أكثر من (65.9) مليار دولار لمواجهة أزمة كورونا والآثار المدمرة التي خلفها ذلك الفايروس الخبيث، فلذلك يقترح للعراق ان يقوم بأختيار الصندوق السيادي الانسب وعلى وفق احتياجه (بركة، 2020: 11) :

1- **صناديق الادخار** : ينشأ عدد من المشاكل عند تقييم جدوى صناديق الادخار في العراق. أولاً ، قد يكون العراق دولة غنية بالنفط ذات مستويات عالية من الإنتاج والتصدير. لكنها ابتليت بالاعتماد المفرط على عائدات النفط لتمويل ميزانية ضخمة. إن تقسيم أي من عائداتها النفطية لن يؤدي إلا إلى تفاقم عجز الموازنة الحالية ، وثانياً ، هذا الاعتماد على النفط يقوض الصناعات الأخرى في العراق وإنشاء صندوق ادخار الآن لن ينجح في التخلص من لعنة الموارد. وعندما نعود الآن ، سيوضح لنا أنه كان من المثالي إنشاء صندوق ادخار ، في سبعينيات القرن العشرين ، عندما كان الاقتصاد العراقي مزدهراً ، قبل أن يبدأ عصر الربيع. علاوة على ذلك ، يتطلب صندوق الادخار قدرًا كبيرًا من الانضباط الحكومي لضمان عدم الوصول إلى الصندوق. لأغراض أخرى ، من الممكن أن يحدث ذلك في أوقات الضائقة المالية ، مثل تلك التي يعاني منها العراق حاليًا. ونتيجة لذلك ، وفي ضوء السياق الحالي ، فإن إنشاء صندوق ادخار للعراق سيفشل ولن يساعد في التغلب على القضايا الحالية.

2- **الصناديق الاحتياطية للرواتب التقاعدية** : على الرغم من النمو السكاني الحالي في العراق ، فإن القوة العاملة الحالية تفوق بكثير عدد المتقاعدين المسنين ، حيث أن ما يقرب من (60 في المائة) من سكان البلاد ولدوا بعد عام 1991 ، مما يشكل تحديًا أكبر من حيث توفير وظائف طويلة الأجل وتعزيز الاقتصاد. على الرغم من احتمال وجود سوء إدارة لصندوق المعاشات التقاعدية الحالي ، إلا أنه يمكن تصحيح ذلك دون اللجوء إلى إنشاء صندوق احتياطي للمعاشات التقاعدية في هذا الوقت.

- 2- د. عيسى محمد الغزال ، الازمات المالية ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية العدد التاسع والعشرون مايو/أيار 2004 السنة الثالثة .
- 3- فريد كورتل ، الازمة المالية العالمية و اثرها على الاقتصادات العربية ، مؤتمر الجنان حول الازمة المالية العالمية و كيفية علاجها من منظور الاقتصاد الغربي والاسلامي ، تاريخ 13-14 مارس ، 2009.

الرسائل والاطاريح :

- 4- أ . م . د ايسر ياسين فهد ، تقييم الصناديق السيادية في دول مختارة و اختيار النموذج الامثل للتطبيق على الاقتصاد العراقي ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة العراقية ، 2007 .
- 5- بيانات وزارة المالية العراقية .
<http://www.mof.gov.iq/Pages/MainMof.aspx>

- 6- تقرير مكتب المفتش العام لإعادة أعمار العراق (SIGIR) ، 2007 على الموقع الالكتروني

WWW.Cofe-iq.net/sigir/SIGIR-Report

- 7- حسن لطيف الزبيدي ، ثلاثية النفط والتنمية والديمراطية في العراق ، ط1، مركز العراق للدراسات ، مطبعة الساقى ، 2013 .
- 8- سلمان، هزاع داود، ومحمد، ناجي محمد، 2012 ،الصناديق السيادية ودورها المحتمل في الاقتصاد العالمي، مجلة آداب الكوفة، المجلد 1 العدد 11 .
- 9- شريف شعبان مبروك ، صناديق الثروة السيادية بين التحديات الغربية و الافاق الخليجية ، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، العدد 146 ، 2009 .

- 10- صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2013 ، من أجل اقتصاد عالي أكثر أمنأ واستقراراً.ص26،الموقع على شبكة الأنترنت ،

www.imf.org/external/np/eng

- 11- عبدالله شحاته ، الازمة المالية المفهوم والاسباب ، 2009 .

- 12- علي مرزا ، العراق الواقع والأفاق الاقتصادية ، المؤتمر الأول لشبكة اقتصاديين العراقيين ، بيروت ، لبنان ، إبريل ، 2013.

- 13- مذكرة اقتصادية حول التنويع والنمو في العراق والنهوض من واقع الهشاشة ، 2020.

- 14- مظهر محمد صالح ، الطاقة الاستيعابية للنقبات التشغيلية ومرونة الكلفة المالية للسياسة النقدية ، 2012، بحث منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين على الموقع الالكتروني

<http://www.iraqieconomists.net>

- 15- نبيل بو فليح ، دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الازمة المالية والاقتصادية ، العدد 48-49 ، 2011 .

- 16- نبيل حشاد ، صناديق الثروات السيادية .. قضية العصر المالية ، مجلة العمران العربي ، عدد آب اغسطس / ايلول ، 2008.

الاقتصادي في العراق. وهناك العديد من الفرص للإصلاح الاقتصادي من خلال الاستثمار والتنويع ونمو القطاع الخاص، وعلى هذا فإن العراق في البداية يحتاج إلى نموذج صندوق ثروة مختلط يهدف إلى المساعدة في دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية. وفي البداية، سيبدأ هذا الصندوق كصندوق لتحقيق الاستقرار يعالج القضايا القصيرة الأجل ثم ينتقل إلى صندوق للتنمية للنظر في التغلب على التحديات الطويلة الأجل، أو ان العراق بحاجة الى استحداث صندوق ثروة سيادي يبدأ من الداخل لتحقيق نهضة داخلية وذلك لأن العراق يعتبر اقتصاد عجز، لذلك يجب التعاون القطاع العام مع الخاص وتشكيل شركات قابضة ويتم تمويل الصندوق من خلال السوق والحكومة. لتوليد اموال للاستفادة منها في النهوض للقطاعات الوطنية واعداد احيائها ، او التحالف مع الدول الخارجية بأن يقوموا بالاستثمار واعداد بناء وتشغيل القطاعات العامة الانتاجية.

الاستنتاجات :

- 1 - اكتسبت صناديق الثروة السيادية أهمية كبيرة في النظام الاقتصادي العالمي، إذ تعد عاملاً مهماً في معالجة الاختلالات المالية على الصعيد العالمي.
- 2 ان استحداث صندوق الثروة السيادي لا يكفي لمعالجة مشاكل الاقتصاد العراقي، اذا لم يقترن بحزمة من الإصلاحات اقتصادية تتمثل باعادة هيكله الانفاق العام لصالح الانفاق الاستثماري، وتفعيل دور الإيرادات غير النفطية في تمويل الموازنة ومعالجة الفساد الذي عاملاً هيكلياً يجب معالجته.
- 3 بسبب السيولة العالية ، كانت الصناديق السيادية حاسمة في معالجة الأزمات المالية العالمية (2007-2008) والحد من تداعيات الأزمة و عواقبها الوخيمة على الاقتصاد العالمي ككل.

التوصيات :

- 1- تبني سياسات اقتصادية ذات استراتيجية محددة تتناسب مع ظروف الاقتصاد العراقي وتنسيق السياسات لتحقيق الاستقرار ودعم مسار التنمية.
- 2- تعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي من خلال صندوق الثروة السيادية ، وهو أداة تمويلية تزود القطاع الخاص بالنقد اللازم للمبادرات التي يقوم بها ، وبالتالي مساهمته في التنمية.
- 3- العمل على تحويل النمط الاستهلاكي الحالي للمواطن العراقي نحو ترشيد الإنفاق الاستهلاكي وتوجيه الموارد نحو الاستثمار من خلال توعية المستهلكين بضرورة الحفاظ على الثروة وتنميتها بدلاً من إهدارها في وسائل الإعلام والاتصالات.

المصادر :

الكتب :

- 1- بلال سليمان ، دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الازمات الاقتصادية العالمية ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم التجارية ، 2018 .

المصادر الاجنبية :

- 1-Martin A. Weiss crs report for congress , swf background and policy issues for congress , 2008 , p4
- 2- Vidhi Chhaochharia and Luc Laeven ,SWFs:Their Investment Strategies and Performance ,(International Monetary Fund ,CEPR,and ECGI),August 31,2008,p2.
- 3- Ros & Frenkela , 1996 : 351

- 17- نبيل حشاد , صناديق الثروات السيادية .. قضية العصر المالية , مجلة العمران العربي , عدد آب اغسطس / ايلول , 2008.
- 18- واثق علي المنصوري , , الصناديق السيادية ودورها في الاقتصاد الكلي لدول مختارة , جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد , رسالة ماجستير غير منشورة , 2013.